المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

تطورات الملف الليبي في أروقة الأمم المتحدة 2025: هل من مقاربة واقعية تنهي الأزمة؟

إعداد / د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

على مدى أكثر من عقد ونيف، ظل المشهد السياسي الليبي يعاني من مخاض انتقالي عسير، نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة والمتشابكة، أسهمت في الوصول إلى مرحلة عجزت فيها كل المبادرات والحوارات الأممية المتعددة في وضع حد ينهي الأزمة القائمة، ما أثار شكوكا وتساؤلات حول كفاءة وفاعلية البعثة الأممية ومقاربتها للحل في ليبيا، وفي الوقت نفسه، ثار الجدل حول جدوى تلك الجهود، وما إذا كانت فعلاً تحمل في جعبتها أفكاراً بنّاءة تفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمن وتثبيت دعائم الاستقرار وعودة الدولة موحدة بمؤسساتها.

في ظل أزمة سياسية تراوح مكانها منذ سنوات، والأجواء المشحونة بالتوترات والمنغصات وسط متاهة التجاذبات والمناكفات بين القوى السياسية الليبية، مما حدا بالبعثة الأممية إلى طرح رؤيتها الجديدة من خلال إعادة إنعاش رغبتها في فك رموز الأزمة الليبية وحلحلة كل تعقيداتها، وهو ما طرح علامات استفهام كثيرة بشأن فرص نجاح هذه الخطة، خاصة وأنه سبقتها خطط ومبادرات عديدة كان مصيرها الفشل جراء خلافات مستمرة، بين الفرقاء الليبيين من ناحية، وتقاطعات وافتراق مصالح وأهداف الأطراف الخارجية الفاعلة في المشهد الليبي من ناحية أخرى.

لا يجادل كثير من المراقبين والمهتمين بالشأن الليبي بمدى تعقيدات ومعضلات الأزمة الليبية المستدامة، وبالتبعية حاجة ليبيا للخروج من دوامة الفشل المتكررة في العملية السياسية برمتها، كما تصعب المجادلة حول مدى مسئولية النخبة السياسية الليبية عن تلك التعقيدات وهذا الفشل، واختلاط الحسابات الوطنية بالحسابات الشخصية، زاد الأمر سوءً تماهي العديد من الأطراف السياسية والعسكرية الليبية مع قوى أجنبية، ما يكشف عن غياب الإرادة الوطنية لديهم، وتأثير ذلك في تحديد مستقبل البلد السياسي.

وفي الوقت ذاته لا يمكن تجاهل الانعكاسات السلبية للتدخلات الدولية والإقليمية وكثافتها الساعية لتحقيق أجندتها المتنافسة والمتناقضة مع المصالح الوطنية، لا سيّما تلك القوى التي تستعين بأدوات

عسكرية وشبه عسكرية ومرتزقة أجانب ومليشيات مسلحة. لكن في المقابل، يمكن القول إن خطة البعثة الأممية الجديدة ربما تدخل في سياق إعادة تشكيل الأزمة الليبية بصورة أخرى، بدلاً من حلها.

تسعى هذه الورقة لتعقب تطورات الملف الليبي في أروقة الأمم المتحدة والأجواء التي أفرزت خطة البعثة الأممية الجديدة 2025 وسوف يتم تناول ذلك بالشرح والتحليل المعمق لملامح هذه الخطة، وفهم حيثياتها، وجدولها الزمني، وردود الأفعال المحلية والدولية تجاهها، وكذا السيناريوهات المتوقعة للخطة الجديدة وحظوظها في الصمود وتشكيل المشهد الليبي.

تكمن الإشكالية المحورية التي تحاول الورقة الإجابة عنها في ما وراء خطة البعثة الأممية الجديدة. مع الإشارة إلى أهم التحديات التي تعترض جهود البعثة في مسار التسوية السياسية الليبية. فإلى أي مدى يمكن أن تسهم في تفكيك حالة التعقيد والاستعصاء السياسي في المعادلة السياسية الليبية؟

أولاً: ملامح خطة البعثة الأممية الجديدة في ليبيا ... مسار سياسي جديد

على مدار أربعة عشر عاماً، تعيش ليبيا حالة من الجمود السياسي المستمر وهو ما انعكس بطبيعة الحال على المشهد السياسي والأمني في البلاد. فمع استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي وتشكيل مجلس النواب للحكومة الموازية في شرق البلاد، تفاقمت الأزمات السياسية والاقتصادية، وبلغت ذروتها، خاصة مع تصاعد الخلاف على مصرف ليبيا المركزي، مما هدد استقرار المنظومة المالية للبلاد قبل التوصل إلى تسوية خففت حدة التوترات.

في ظل هذا التعقيد المتشابك، برزت في الآونة الأخيرة، إشارات عديدة ضمن جهود البعثة الأممية تمثلت بإطلاق مسار سياسي جديد بخصوص الأزمة في ليبيا، لتنشيط العملية السياسية، وكسر الجمود السياسي المستمر منذ سنوات، وسط تساؤلات عن مدى واقعية هذه الخطوة وقدرتها على إزاحة المؤسسات التنفيذية والتشريعية الحالية المنتهية الصلاحية والمستمرة منذ أكثر من عقد كامل.

وخلال إحاطتها أمام مجلس الأمن الدولي في 16 ديسمبر 2024، أطلقت نائبة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة "ستيفاني خوري" مبادرة جديدة من أولوياتها تشكيل حكومة موحدة للبلاد، ويجب أن تلتزم التزاماً صارماً بالمبادئ والضمانات والأهداف والآجال الزمنية للوصول إلى الانتخابات كشرط لشرعيتها والاعتراف بها دولياً. وتجدر الإشارة إلى أنه يتنازع في ليبيا حكومتان منذ أكثر من عقد، حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، المعترف بها دولياً ومقرها طرابلس العاصمة، وتدير غرب البلاد،

في مقابل الحكومة الليبية برئاسة أسامة حماد ومقرها بنغازي وتدير كامل شرق البلاد ومعظم الجنوب الليبي.

وأضافت "ستيفاني" ضمن محاور خطتها الجديدة، بأنه سيتم تشكيل لجنة استشارية من خبراء ليبيين مع مراعاة التنوع، تكون مهمتها تقديم الاستشارات، كما شددّت على ضرورة التوافق على خيارات من أجل الوصول إلى خيارات لمعالجة النقاط الخلافية في قوانين الانتخابات، بما يضمن التمهيد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أقرب وقت، مع توفر الضمانات والتطمينات في إطار زمني محدد.

وفي السياق ذاته، طالبت "ستيفاني" بأن تشمل اختصاصات اللجنة وضع إطار واضح للحوكمة مع تحديد المحطات الرئيسية والأولويات لحكومة يجري تشكيلها بالتوافق، وسوف تدافع البعثة الأممية عن هذه المعايير والمبادئ التي يمكن من خلالها حماية مصالح الليبيين. وأشارت الخطة أيضاً إلى دعم حوار منظم ومهيكل لتوسيع نطاق التوافق للحد من أسباب النزاع القائمة، وبما يفتح باب المشاركة لجميع أطياف ومكونات الشعب الليبي، بما فيها الأحزاب بالسياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشباب والنساء والمكونات الثقافية والمجتمعية.

وفي إطار الخطة ذاتها سوف تولي البعثة الأممية اهتماماً بالشأن الاقتصادي، وكذلك توحيد المؤسسة العسكرية ودعم جهود المصالحة الوطنية والبحث عن دعم دولي واسع لهذه الخطة. والتزام البعثة الأممية أمام الشعب الليبي بالتوصل إلى توافق حول رؤية مستقبلية قوية لبلادهم، بما يضمن العيش في استقرار وازدهار دائمين. أشارت ستيفاني كذلك إلى أهمية توافر حسن النوايا السليمة بين الفرقاء الليبيين والرغبة في التوصل لحلول وسط لإنهاء الخلافات. مع التأكيد على التزام البعثة الأممية بتوحيد وتعزيز مؤسسات الدولة الليبية ومن ثم، المضي قدماً نحو إجراء الانتخابات الوطنية لمعالجة كل القضايا العالقة، من أجل أن تكون هناك فرص متكافئة بين الجميع كي يتسنى لهم المساهمة في بناء وطنهم، وضمان مستقبل لكثر إشراقاً وازدهاراً للجميع.

بالإضافة إلى ما سبق، من المتصور أن وضع خطة بهذا الشكل في المدى الزمني خلال عام 2025 أي خلال أشهر معدودة، هي مسألة غير ممكنة وغير واقعية، فالعملية الانتخابية وحدها تحتاج إلى 6 أشهر للإعداد لها، بالإضافة إلى الجدل الذي سيحيط عملية تشكيل اللجنة، وإطارها القانوني ومن سيقر الإطار القانوني لها، وكيف ستترجم مخرجات اللجنة من دون العودة لأي جهة وطنية ليبية، فضلاً عن صعوبة تمريرها كقرار أممي.

يمكن القول إن المسألة تتجاوز الحكم المسبق على الخطة الأممية بالفشل، إلى حد ما ستفرضه تداعياتها من أزمات، لا سيّما فجوة الثقة التي ما بين البعثة الأممية والأطراف الليبية العديدة التي ترى فيها إما مصادرة لدورها أو لمصالحها، فضلاً عن غموضها في التعاطي مع إشكالية السلطة التنفيذية، وربما يبدو أن عملية تشكيل لجنة لا تهدف فقط إلى القفز فوق المؤسسات الشرعية، بل ستقفز فوق مسألة الانقسام السياسي والمؤسسات القائمة وتحديداً الحكومات والمجلس الرئاسي. وبالتالي تشكل لجنة سيادية غير قابلة لمراجعة قراراتها أو الطعن عليها.

ومع ذلك، قد يكون من تداعيات المبادرة لفت انتباه النخبة الليبية الحاكمة إلى تحديات اللحظة الراهنة، وأن هناك قوى محركة ربما تحاول فرض وصاية سياسية على الليبيين، وبالتالي قد يدفع الفرقاء إلى التسريع من طي صفحة الخلافات، ومحاولة التوصل إلى حل للخروج من دائرة الأزمة. وهناك ما يمكن البناء عليه في هذا السياق، بقطع الخطوات الأخيرة في مشكلة القاعدة الدستورية، لفرض خطة عمل ليبية وليس خطة عمل دولية أو أممية لا تراعي الاعتبارات والاستحقاقات الليبية المطلوبة.

وفي تطور لافت، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" في يناير 2025، عن تعيين الغانية "هانا سيروا تيتيه" مبعوثة خاصة ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة خلفاً للسنغالي المستقيل عبد الله باتيلي. ويشكل تعيين تيتيه حدثاً مهماً وله أهمية خاصة، كونه يأتي في شغور المنصب لفترة طويلة في ظل الأوضاع المعقدة التي تمر بها ليبيا.

من جانبها، تظل" هانا تيتيه" مبعوثة أممية مخوّلة بمساعي تصالحية بين طرفي الصراع الليبي. ويبقى الهدف الأساس هو مقاربة تؤول إلى عودة الاستقرار السياسي والأمني، وهذا ما يتوافق مع مهمتها كوسيط أممي، من دون أن تسلك مسلكاً آخر ربما يضعها في خانة المساءلة والتشكيك في طبيعة مهمتها.

يطرح ما سبق تساؤلاً جوهرياً، هو: هل تفلح "تيتيه" في تحقيق ما فشل فيه أسلافها في ليبيا؟ وهل لدى تيتيه ما تقدمه في مسار حل الأزمة الليبية القائمة؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل في ضوء ما سبق تستوجب على "تيتيه" أن تكون على اطلاع كامل بحيثيات المشهد الليبي، ومعرفة أدق تفاصيله ومحاولة التعمق في طبيعة المجتمع الليبي، مع واقع التناقضات الحزبية والقبلية والمناطقية وربطها بالصراع على السلطة وعلى الانفراد بمفاتيح الثروة وكذلك بالتحولات الإقليمية والدولية وبالتدخلات الأجنبية المتفاقمة في الشأن الليبي، بما في ذلك التدخل الأميركي الراغب في تكريس نموذج سياسي واقتصادي يتجاوب مع مصالحه حتى وإن تناقضت مع مصالح الليبيين.

ولعل التحدي الأكبر الذي سيواجه "تيتيه" سيتمثل في إعادة إطلاق عملية سياسية شاملة تهدف إلى تحقيق الأمن وتثبيت دعائم الاستقرار في ليبيا، والعمل على توحيد المؤسسات تحت سلطة تنفيذية واحدة، ودعم التحضير للانتخابات العامة في البلاد التي طال أمدها. مع أهمية وضرورة، كيفية تعامل "تيتيه" مع ملف التدخلات الخارجية في الشأن الليبي الذي يعد الملف الأكثر تعقيداً.

جُل المؤشرات تدفع باتجاه صعوبة مهمة المبعوثة الأممية الجديدة، نظراً لافتقارها إلى آليات ملزمة لتنفيذ قراراتها، وهذا بطبيعة الحال ما ينسحب على كل المبعوثين السابقين، وقد اتضح ذلك من خلال تعاقبهم على ليبيا وتعدد مهامهم، ويبدو جلياً أنها لا تعدو أن تكون سوى تبادل أدوار وظيفية للمبعوثين الأمميين، لا تحضر الإرادة السياسية الحقيقية في حساباتهم. وبالتالي يصعب عقد آمال على البعثة الأممية لإحداث تغيير جذري يفضي إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وتوحيد مؤسسات الدولة والخروج من دائرة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا، في المدى المنظور.

في المقابل، فإن أمام المبعوثة الأممية تيتيه فرصة للتسوية عبر تلافي أخطاء أسلافها من المبعوثين، من خلال عملية سياسية تستند على المرتكزات التالية:

- اعتماد آلية ومنهجية رصينة لهيكلة اللجنة الاستشارية تضمن تنوع واسع للأطراف الممثلة في الحوار من القوى المؤثرة بالصراع السياسي ليشمل القوى السياسية والأمنية وأطياف واسعة من المجتمع المدني.
- اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية وفق معايير الجدارة والخبرة والكفاءة والنزاهة والابتعاد عن العشوائية والمعايير الهلامية ومراعاة الأبعاد الديموغرافية والجغرافية والعمرية والفئوية الرئيسية
-
-

- عدم الاستفراد بفكرة نزع السلطة التنفيذية (الحكومة) بمعزل عن سحب الشرعية من المؤسسات السياسية الثلاثة الأخرى أو العمل على تجميدها لتفادي استمرار حلقة تغيير الحكومات وإعادة إنتاجها والابتعاد عن إجراء الانتخابات.
- أن تشتمل أجندة خارطة الطريق للحل السياسي قضايا الحكم المحلي وتوزيع عوائد الموارد السيادية وملف الأمن الوطني.
- حسم معضلة الأساس الدستوري لتنظيم الانتخابات الوطنية قبل انفضاض ملتقى الحوار السياسي لتفادي قيام السلطة التنفيذية القادمة بإجهاض العملية الانتخابية نتيجة الفراغ الدستوري والعودة للمربع الأول.
- وضع ضوابط وإجراءات عملية حاسمة تلجم تغول السلطة التنفيذية وتجاوز مدة ولايتها وتنفيذ سيناريو (ماذا لو فشلت خارطة الطريق) والتعاطي مع الإخفاق وهو الأمر الذي وقعت في فخه العملية السياسية برمتها.
- اتخاذ خطوات جدية وملموسة بفرض عقوبات على الأطراف المحلية المُعرّقلة للخطة والقوى الخارجية التي تدعم الأطراف الليبية بالعتاد والسلاح. على أن يعقبها المساعدة في خروج كل القوات الأجنبية من ليبيا، بما يسهم في إعادة الأمن، وتثبيت دعائم الاستقرار. عندها يمكن الحديث عن مقاربة أممية واقعية ومقبولة وقابلة للطرح والنقاش.

ثانياً: ردود الفعل المحلية والدولية تجاه خطة البعثة الأممية الجديدة

كما هو متوقع، تباينت ردود الأفعال العربية والدولية والليبية الرسمية تجاه خطة البعثة الأممية الجديدة، فعلى المستوى المحلي، تسارعت تصريحات القيادات الليبية حول الخطة الجديدة، وتباينت ردود الأفعال وانقسمت المواقف بين مؤيدين يدعمون الخطة بلا تحفظ، وأخرى رحبت بحذر، مقابل معارضين يرفضونها بشكل قاطع.

بدوره، فقد استبق المجلس الرئاسي إعلان تشكيل اللجنة الاستشارية بمطالبتها بتشكيلها بشكل متوازن ومستقل عن أي ضغوط سياسية. وفي إشارة إلى موقفه المستبق من عدم إلزامية نتائج اللجنة، دعا المجلس الرئاسي الأطراف الليبية إلى "الاستئناس" بتوصيات اللجنة الاستشارية وضرورة تقييمها لضمان توافق أوسع، مؤكداً تمسكه بضرورة الاحتكام إلى الشعب عبر استفتاء حر ونزيه حول النقاط الخلافية المتبقية في مشروع القوانين الانتخابية.

كما عبّر نائب رئيس المجلس الرئاسي عبد الله اللافي، عن دعمه الكامل والمطلق لإطلاق عملية سياسية شاملة برعاية بعثة الأمم المتحدة. واعتبر اللافي أن هذه العملية تمثل مساراً وطنياً ضرورياً لتحقيق الاستقرار وتوحيد مؤسسات الدولة والخروج من حالة الجمود السياسي، وصولاً إلى انتخابات وطنية حرة ونزيهة تحقق تطلعات الشعب الليبي في بناء دولة ديمقراطية موحدة وذات سيادة.

برغم من انقسام المجلس الأعلى للدولة على نفسه، فقد رحب كل من خالد المشري ومحمد تكالة المتنازعين على شرعية المجلس بمبادرة خوري. وقد اعتبر المشري أن تشكيلة اللجنة الاستشارية التي أعلنت عنها البعثة الأممية ضمن مبادرتها السياسية الجديدة، "غير متوازنة بكل المعايير"، وأن اللجنة بعدم التوازن في تشكيلها يصعب أن تقترح حلولاً متوازنة ومقبولة، معبراً عن احترامه للشخصيات التي تشكلت منها اللجنة، ومن دون أن يحدد كيفية الاختلال في توازن اللجنة. وفي السياق نفسه، اعتبر تكالة أن اللجنة التي تشكلت "دون أي معايير"، متهماً البعثة الأممية بأنها شكلت اللجنة دون التشاور مع الأجسام الشرعية المنوطة بهذه المهام دستورياً وفق الاتفاق السياسي وهما مجلس النواب ومجلس الدولة. واعتبر تكالة أيضاً أن تشكيل اللجنة الاستشارية دون التشاور مع المجلسين المذكورين سيؤدي إلى إضافة طرف جديد في الأزمة الليبية بدلاً من حلها، خاصة وأن الأسماء لا تعكس أي توازن سياسي أو توافق بحسب تعبيره، في حين عبّر عضو المجلس الرئاسي عبد الله اللافي عن دعمه الكامل لإطلاق عملية سياسية شاملة برعاية البعثة الأممية للدعم في ليبيا.

أضف إلى ذلك أن هناك تضارباً ومفارقات الخطاب في مواقف مجلس النواب بخصوص الخطة، وفي الوقت الذي أكد فيه رئيسه عقيلة صالح، على أهمية بذل كل الجهود لدعم المساعي الأممية للدفع بالعملية السياسية وتشكيل حكومة موحدة في مدة محددة، يكون هدفها الأساس العمل على تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. في حين برز تصريح آخر في الاتجاه المعاكس بخالف ما يطرحه صالح، حيث أصدر 4 من أعضائه وهم فوزي النويري، وطلال الميهوب، وعائشة شلابي وسالم قنان بياناً مشتركاً اعتبروا فيه "إن البعثة الأممية أصبحت جزءاً من المشكلة وليست الحل، وقالوا أيضاً أن إحاطة ستيفاني خوري وخطتها لم تأتي بأي جديد وتمثلان عبارات عامة ومواقف مكررة لخطط مبعوثين سابقين ولا تلبي تطلعات وطموحات الليبيين"، مؤكدين رفضهم القاطع أي محاولة لفرض حلول مفصلة خارج إرادة الشعب الليبي أو تجاوز ممثليه" بحسب تعبيرهم.

من جهة أخرى، اتهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة مجلس النواب بعرقلة العملية الانتخابية واستمرار المراحل الانتقالية، وأن لجنة الدستور المنتخبة من الشعب قدمت مسودة دستور إلى مجلس النواب الذي قدم مصالح أعضائه على حساب مصالح الوطن، ورأى بأنها لا تتوافق مع معها فكانت حبيسة الأدراج، مشيراً إلى أن حكومته جاهزة لتسليم السلطة إلى حكومة جديدة بعد الانتخابات البرلمانية.

يبدو جلياً إن القاسم المشترك الذي يجمع الفرقاء الليبيين نابع من انشغالاتهم بمصالحهم الخاصة، إذ كيف تقرر مجموعة سياسية متنفذة ومتمكنة من السلطة أن تتنازل عنها أو تتقاسمها مع آخرين معارضين لها، وكيف يمكن لمجموعة سياسية حاكمة ومحتكرة للسلاح أن تتفاوض مع مجموعات مدنية ليس لها سلاح.

أما دولياً، رحب الاتحاد الأوروبي بالخطة الأممية الجديدة، واعتبرها تطور إيجابي لإحياء العملية السياسية، داعياً الفرقاء الليبيين والقوى الدولية الفاعلة في المشهد الليبي إلى العمل مع البعثة الأممية لضمان نجاح آلية الوساطة.

وفي المنحى ذاته، لاقت هذه المبادرة ترحيباً من الدول الخمس الكبرى عبرت عنه من خلال مندوبيها في مجلس الأمن، كما أعلنت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا في بيان مشترك دعمها لخطة البعثة الأممية واستعدادها الكامل لتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة. مع ملاحظة توسع نشاط الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية في هذا الاتجاه، في دعم هذه المبادرة، وبدل كل الجهود في تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة، وحثت جميع الأطراف على المشاركة فيها، ودعتها إلى الامتناع عن أي مبادرة موازية وغير منسقة، مؤكدة دعمها بقوة الجهود الشاملة للتوصل إلى اتفاق سياسي قادر على توحيد الحكومة وإنهاء مسار التفتت. لكن مصير المبادرة الأممية يبقى رهينا بتجاوب الأطراف المحلية وفاعلية الدور الأممي والدولي في الضغط لإيجاد حلول ناجعة للأزمة.

وفيما لم يصدر أي تعليق من جانب الدول الإقليمية المعنية بليبيا حيال اللجنة الاستشارية، أبدى الممثل الأميركي الخاص لدى ليبيا "ريتشارد نورلاند" ترحيب بلاده بتشكيل اللجنة، ومواصلة دعم أعمال البعثة الأممية. وأكد نورلاند، بحسب منشور للسفارة الأميركية دعم بلاده للجهود الليبية لتوحيد المؤسسات وتعزيز السلام والاستقرار وتطوير مسار موثوق به نحو الانتخابات.

وفي وقت سابق رحبت بعثة الاتحاد الأوروبي والبعثات الدبلوماسية لأعضاء الاتحاد لدى ليبيا بإنشاء اللجنة الاستشارية، مؤكدة أنها "خطوة مهمة في العملية السياسية التي تقودها ليبيا، وتيسرها الأمم

المتحدة." واعتبرت بعثة الاتحاد والبعثات الدبلوماسية أعضاء الاتحاد لدى ليبيا، في بيان مشترك، أن دور البعثة الأممية "ضمان لهذه المبادرة، وتصميمها على تكوين متوازن للجنة"، ودعت "جميع المؤسسات الليبية وأصحاب المصلحة إلى دعم عمل اللجنة بصدق، وحمايتها من التدخل السياسي". كما دعا البيان الأوروبي اللجنة الاستشارية إلى الإسهام "في تعزيز رؤية وطنية موحدة، وهو أمر ضروري لدفع ليبيا نحو الانتخابات الوطنية، وتوحيد المؤسسات، وفي نهاية المطاف الاستقرار والازدهار على المدى الطويل للشعب الليبي.

ثالثاً: أبرز تطورات الملف الليبي والجهود الأممية في 2025

يشهد الملف الليبي في عام 2025 استمرارًا للجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة، بهدف تجاوز الانقسامات العميقة وتحقيق الاستقرار في البلاد. وقد احتل الملف الليبي أهمية كبيرة في أروقة الأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن، حيث شهدت تحركات مكثفة بشأن الملف الليبي في منتصف يونيو 2025، خصوصاً بعد تصاعد العنف بين الفصائل والجماعات المسلحة في العاصمة طرابلس.

وفي هذا السياق، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) بياناً أعلنت فيه أنها تراقب الوضع عن كثب في طرابلس. كما أشارت البعثة إلى عزمها إطلاق "آلية مخصصة" لدعم الهدنة واستدامتها. وعلى نحو مماثل، عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً للاستماع إلى إحاطة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم أسد أحمد خان، حول الأنشطة المتعلقة بليبيا.

وفي ذات الاتجاه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة لمناقشة الوضع في ليبيا، بناءً على طلب المملكة المتحدة (صاحبة القلم في الملف الليبي)، وفرنسا، والولايات المتحدة .

وأبدى مجلس الأمن مخاوفه العميق إزاء اندلاع العنف والخسائر في الأرواح في طرابلس، وحثوا جميع الأطراف المتصارعة على وقف التصعيد والدعوة إلى الهدوء وضبط النفس. كما رحبوا بوقف إطلاق النار ودعوا إلى الحفاظ عليه .

وأكد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات ضد المدنيين، مع التأكيد على التزامهم القوي بعملية سياسية شاملة تقودها وتمتلكها ليبيا، وتيسرها الأمم المتحدة، بهدف إجراء الانتخابات وتوحيد المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية.

كما جدد أعضاء المجلس دعمهم لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) وجهود الممثلة الخاصة للأمين العام، في ليبيا هانا تيتيه.

كان من المزمع تصويت مجلس الأمن على قرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا من خلال تفويض الدول الأعضاء بتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة السواحل الليبية لفرض حظر الأسلحة.

تُظهر هذه التطورات أن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، يتابعون عن كثب الوضع الأمني في ليبيا، ويسعون لدفع الأطراف نحو التهدئة والحل السياسي، مع التأكيد على أهمية حماية المدنيين وتوحيد المؤسسات. حيث تواصل الأمم المتحدة في ليبيا جهودها من أجل المساهمة بفعالية في انتقال ليبيا نحو مسار تنموي سلمي ومستقر ومزدهر وشامل ومستدام.

خاتمة

على الرغم من الجهود المستمرة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لا يزال الملف الليبي يواجه تحديات كبيرة في عام 2025، تتمثل في الانقسامات السياسية، والوضع الأمني الهش، والتحديات الاقتصادية. تظل الانتخابات المؤجلة وتوحيد المؤسسات أهدافاً رئيسية، لكن تحقيقها يتطلب توافقاً أكبر بين الأطراف الليبية ودعمًا دولياً مستمراً وموحداً.

يبدو أن لا جديد البتة يمكن أن تقدمه النخب الليبية الحاكمة لا سيّما (الخمسة الكبار) في سبيل إنجاح الخطة الأممية الجديدة، أو مسار العملية السياسية برمتها، فمجمل المؤشرات التي صدرت عن هذه النخب واستجابتها لاستحقاقات المرحلة الراهنة كانت سلبية، ولا تبشر بكثير من التفاؤل، كما أن هذه النخب لن تتردد في اللجوء إلى كل السبل والوسائل مهما كانت بشعة وغير إنسانية وحتى غير واقعية، (التحالفات العبثية). للاحتفاظ بسلطة ليس لها حق أبدي فيها.

وهو ما اتضح من خلال تعطيل كل الأطراف أو أحداها أحياناً لأي مبادرة أو خطة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من شأنها إطالة أمد المرحلة الانتقالية، بكونها المستفيد الأكبر، ويبدو واضحاً أن الأطراف المؤسسية الرئيسة غير جادة أو راغبة في حل المسائل الخلافية السياسية، لتمهيد الطريق أمام الانتخابات التي طال انتظارها في البلاد. كما لم يتخذ أي طرف خطوة حاسمة بعيداً عن موقفه المتعنت والمتصلب، ويستمرون في وضع الشروط المسبقة لمشاركتهم في أي حوار. إن استمرار الوضع القائم يشكل تهديداً كبيراً لوحدة البلاد في ظل هشاشة المؤسسات الوطنية والانقسامات العميقة داخل الدولة التي تنطوي على مخاطر جسيمة على أمن واستقرار البلاد ومستقبلها.

والأهم من ذلك كله هو أن النخب السياسية والتحالفات الاجتماعية معها تعلم أن ليس من مصلحتها إجراء تسوية أو مصالحة حقيقية طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع المناصب

والامتيازات والعوائد المالية. ولذلك ظلت هذه النخب على رفضها القاطع لقبول مبدأ الشراكة في الحكم، حيث يرى كل طرف أن ما يحققه التفرد له بالحكم من منافع عبر تقاسم المغانم هو أعظم مما يتحقق له عبر التوافق والتفاهم مع الآخر، وهو ما يفسر تشّبث كل طرف بإستراتيجية التنافر مع الآخر لما يحققه له ذلك من مكاسب.

وفي الحصيلة إن توفر إرادة سياسية حقيقية لدى الفرقاء الليبيين قد تمهد الطريق لمصالحة سياسية شاملة، مع ضرورة حشد كل الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف كيان الدولة الليبية، كل ذلك، كفيل بأن يدّلل العقبات، ويفتح آفاقاً رحبة أمام دخول مرحلة جديدة من التعاون وتكامل الأدوار، وإعادة بناء المؤسسات والخروج من حالة الانقسام والتشرذم إلى غير رجعة. إن الرهان بالأساس يظل على عاتق الأطراف الليبية، وهي المستفيد الأول من المصالحة، والمتضرر الأكبر من حالة الانقسام والصراع.